



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل

سياسة أبوية تدعم مشاركة النساء

المدينة : بابل / الحلة
العنوان : غربي مدينة الحلة
على الطريق الرابط بين بابل والنجف

	تاریخ الإصدار:	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	تاریخ آخر إصدار:	رئاسة جامعة بابل : الرمز 1
	تاریخ المراجعة السیاسة	القسم : قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي
	تاریخ المصادقة:	الرمز : 679
	العنوان :	
	العنوان :	اسم السياسة : سياسة ابوية تدعم مشاركة النساء
	المدينة:	رقم السياسة:
		رقم الإصدار:

سياسة ابوية تدعم مشاركة النساء



توقيع رئيس اللجنة
أ.د. ليث علي عبد الرحيم



توقيع عضو اللجنة
أ.م.د. جاسم محمد سلمان



توقيع عضو اللجنة
السيدة زينب عبد احمد



مصادقة رئيس الجامعة

((المحتويات))

الصفحة	الموضوع	ت
1	لجنة سياسة ابوية تدعم مشاركة النساء	1
2	قائمة التوزيع	2
3	المحتويات	3
4	اللجنة واعضاءها	4
5	قائمة التوزيع	5
6	صفحة التغييرات	6
7	المقدمة	7
10-8	تعريف المفردات	8
13-11	المشاركة السياسية	9
16-13	وضع المرأة في قانون الاحوال الشخصية	10
18-17	الخاتمه	11

لجنة سياسة ابوية تدعم مشاركة النساء

الرتبة	الاسم	اللقب العلمي	مكان العمل	الصفة
1	الدكتور ليث علي عبد الرحيم	أستاذ	مدير قسم البعثات والعلاقات الثقافية	رئيساً
2	الدكتور جاسم محمد سلمان	أستاذ مساعد	مدير قسم الشؤون العلمية	عضوأ
3	السيدة زينب عبود احمد	مدرس مساعد	قسم ضمان الجودة	عضوأ

((قائمة التوزيع))

التوقيع	اسم المستلم	جهة التوزيع	ت
		مكتب رئيس الجامعة	1
		مكتب مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية	2
		مكتب مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية	3
		الكليات كافة	4
		قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي	5
		مراكز وأقسام الجامعة	6

((المقدمة))

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب الامر الجامعي المرقم ٥٣٠٣ في ٢٠١٩/٢/١٨ والخاصة بسياسة ابوية تدعم مشاركة النساء وتوضح التالي:-

إن زيارة واحدة إلى أي مجتمع محلي ستجعلك ترى كيف أن المرأة تبث الحياة في كل جزء من أجزاء الاقتصاد بل المجتمع بأسره، سواءً أكان ذلك في الزراعة أو الرعاية الصحية أو التسويق أو المبيعات أو التصنيع أو الاختراع. وبفضل حضور المرأة في جميع مناحي الحياة، فإنها تقدم إسهامات ملموسة لأجندة ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً، وهي أكثر ما وضعه المجتمع الدولي لنفسه طموحاً من مجموعات الأهداف.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن المرأة تمثل ٥٠٪ من السكان، فلا تزال ممثلة تمثيلاً زائداً بين أفراد فئات العالم وأكثرها ضعفاً، وممثلة تمثيلاً ضعيفاً ضمن قادة التغيير ومحركاته . وكان من نتائج عدم الاعتراف بإسهامات المرأة، ولاسيما إسهامها من خلال أعمالها التجارية وأنشطتها الاقتصادية، أن تقلصت إلى حد بعيد إمكانية حصولها على التمويل ونفاذها إلى الأسواق الجديدة واكتساب المعرفة - وهي الأمور التي لا غنى عنها لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

- وفيما يخص جامعتنا عليها ان تتبنى سياسة ابوية تدعم المرأة العاملة (تدريسية ،موظفة) ابواياً دعماً معنوياً بتشجيعها بالانخراط في مجالات العمل المتعددة وتقديم النصح والاستشارة لها وتعزيز شعورها بأنها عنصر فعال في المجتمع ولبنه اساسية في بناءه من خلال اشراكها في ورش العمل وبرامج التدريب دولياً وعالمياً ورعايتها رعاية صحية تكفل لها ممارسة دورها على أساس سليم وصحيح.

تعريف المفردات

المجال العام والمجال الخاص

دائماً ما تذكر لفظة "المجال العام" و"المجال الخاص" فيما يتعلق بمشاركة النساء في المجتمعات. وتطرح هذه الورقة محاولة لوضع إطار عام حول ماهية الاثنين للنظر إلى الأطر والسياسات الحاكمة من قبل الدولة المجالين وتأثيرهما المباشر على النساء.

يمكن القول أن فكرة المجال العام ولدت في قلب الحداثة السياسية حيث أن مفهوم المجال العام يعتبر أحد فروع الفكر الحديث الذي توجه لتأسيس مجتمعات ديمقراطية تقوم على أساس تداول السلطة وحرية الفكر والتعبير والتنظيم. ويمكننا فهم المجال العام كحيز يتم فيه تفعيل المشاركة حيث يعتبر الفضاء الذي يجتمع فيه الأفراد والمجتمعات لمناقشة الأمور ذات أهمية بالنسبة لهم، وبالتالي فيمكن اعتباره المساحة الرئيسية التي يتشكل فيها الرأي العام المكون من فصائل وآراء عدّة. بمعنى آخر، من المفترض أن يكون المجال العام مجالاً حراً وغير مقصور على فصيل واحد، بل من المفترض أن يكون مكاناً للتجمعات البشرية وللمشاركة الجماعية حيث تتساوى حقوق وواجبات المواطنة السياسية والاجتماعية. ولكن في الوقت نفسه لا يمكن فهم ديناميكية المجال العام إلا بفهم مجالين آخرين وهما مجال السلطة العامة والمجال الخاص. فالتحركات في المجال العام تتحكم فيها قوانين الدولة العامة والتي مفترض لها أن تعمل على ضمان أمن وسلامة الأفراد المشاركيين فيه دون التدخل في شئونهم الخاصة. ومن ناحية أخرى، يقوم المجال العام على أفراد ومجتمعات يتشكل القدر الأكبر من أنماطهم الفكرية وهيكل نظمهم القيمية في مجال آخر متصل وهو المجال الخاص. فعلى ضوء المفاهيم المتداولة، فالمجال الخاص لا يقع خارج نطاق الدولة ولا خارج حيز إبصارها ولكن تحكمه قوانين صارمة تستمد موادها من مبادئ الشريعة الإسلامية بكل ما تأتي به منظومة التشريعات تلك من تفاوت في الآراء الفقهية التابعة للمذاهب الإسلامية المختلفة. وبالتحديد

يتمثل المجال الخاص في مؤسسة الأسرة وال العلاقات الزوجية التي تحكم فيهم قوانين الأحوال الشخصية والتي صارع الكثير من المشرعين والحقوقيين والحقوقيات والنسويات والناشطات عبر السنوات من أجل تغييرها وجعلها أكثر إنصافاً للنساء المصريات وأكثر تمكيناً لهن كمواطنات يتمتعن بكل حقوقهن الشخصية والزوجية والدفع باستمرار لوضع قوانين تتبني فلسفة المساواة واحترام حقوق الإنسان. ولأن المجال الخاص هو المساحة الأولية التي تتكون فيها الأنماط الفكرية والتشريع الاجتماعية لدى الأفراد والتي تضع إطاراً لمعاملاتهم وخطابهم في المجال العام، إضافة إلى أنه في أغلب الأحيان، يكون المجال السياسي الذي تستمد منه النساء الدعم المعنوي والأسرى والذي يعد عاملاً ضخماً في تحديد فرصهن للعمل والنشاط خارج نطاق المنزل والأسرة، لاسيما في تحديد فرصهن في المشاركة في العمل السياسي، فيصبح المجال الخاص في هذا الضوء أحد أهم الجوانب التحليلية لفهم خبرات ومعوقات العمل السياسي لدى النساء في العراق. وبالتالي نرى تداخل واضح بين الحيز العام والخاص على صعيد وبين المجال الخاص ومجال السلطة على صعيد آخر، ونجد أن الثلاث مساحات في حالة تفاعل مستمرة مع بعضها البعض ولا يمكن الخوض في عملية تحليلية لوضع المرأة العراقية في المجال العام إلا من خلال فهم ذلك العلاقة الثلاثية.

ولكن الحالة العراقية، مثلها مثل أنظمة سلطوية أخرى، تفرض نظرة أكثر تعقيداً لنظرية المجال العام تلك بحيث تصبح أجهزة الدولة من شيمها الرئيسية التحكم في مساحات تحرك وتفاعل المواطنين والمواطنات والتي يظهر أثرها في المجالات العامة وال الخاصة سواء. كما هو واضح في الحالة السياسية العراقية، تتم محاصرة المجال العام ويتم تضييق الخناق عليه. وكانت قد غابت الرغبة السياسية لدى المجموعات الإسلامية المنتخبة في خلق حوارات ومساحات أكثر انفتاحاً ومساواة، في تأكيد على أحقيبة الفصائل السياسية المختلفة في عرض ومناقشة أفكارها وآليات عملها. وبالتالي أصبح المجال العام حبراً لفصيل واحد وتحول مسرحاً للصراعات السلطوية بين فئات الشعب المختلفة التوجهات

بدلاً من كونه مجالاً حرراً تتشكل فيه النقاشات والأنشطة الفكرية والإيديولوجية المختلفة. وكما تتم محاصرة المجال العام، نجد أيضاً أن قوانين المجال الخاص والتي خاضت من أجلها المجموعات والمنظمات النسوية والنسائية معارك طويلة استطاعت من خلالها تغيير بعض القوانين - والتي سيتم الإشارة إليها في سياق الورقة. أنها كانت تتعرض لهجوم واضح يهدف لتمرير خطابات تزيد من حدة التحكم في فرص المرأة في التعليم والعمل والعيش في بيئة أسرية تتساوى فيها حقوق الزوجة مع الزوج. ذلك لأن في تحقيق المساواة تلك، تستطعن النساء إيجاد قدر أكبر من الحرية للانخراط في العمل العام كمواطنات لهن حقوق ومسؤوليات سياسية تجاه مجتمعاتهن. ولعل أحد أهم المداخل لفهم عملية التفاعل تلك هو من خلال فهم علاقة النساء بال المجال العام لما يتجلّى من خلال دراساتها من علاقات تفاعلية بين أنماط ثقافية وتحيزات سياسية وخلافات قانونية كجزء من الواقع وحركات سياسي واجتماعي تعيشه نساء هذا الوطن.

المشاركة السياسية

يمكن تعريف مبدأ المشاركة السياسية بالنشاط الذي يقوم به المواطنين والمواطنات بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا. ويتضمن المفهوم قدرة المواطنين على التعبير العلني عن آرائهم وموافقهم والتأثير في عملية صنع القرار إما من خلال خوض الانتخابات كمرشحات ومرشحين وتكوين النقابات والحركات بمختلف أنواعها أو من خلال انتخاب الأحزاب والأفراد للمجالس التشريعية والمحليات والنقابات وغيرها من الكيانات التمثيلية. إضافة إلى ذلك، تتبلور المشاركة السياسية حول أنشطة أخرى غير التي تم ذكرها، فأحياناً تعتبر اختيارات الأشخاص في حياتهم العامة والخاصة بمثابة التعبير عن موقف سياسي أو أيديولوجي ويجب اعتبار القدرة على هذا التعبير أيضاً كأحد جوانب المشاركة السياسية في المجال العام والتي تتشكل حسب جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة. تلك العوامل تساعدنا في فهم وتحليل أحد أهم معايير الحياة السياسية وهو مبدأ المواطنة وهو القائم على فكرة المساواة بين أبناء الوطن بمن فيهم من رجال ونساء بغض النظر عن العمر أو النوع أو العرق أو أي اختلافات أخرى. ولكن بسبب تباين الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نجد أن المواطنين ليسوا متساوون بهذا الشكل، بل تفتقد بعض الفئات الموارد الاقتصادية والمعرفية والمقومات الاجتماعية التي تساعدهم على ممارسة حقوقهم كمواطنين متساوين يمارسون اختياراتهم الشخصية والفكريّة دون إرهاب أو تخويف، فالفرد لا يستطيع المشاركة سياسياً إلا إذا توافرت لديه وسائل حمايته. وتعتبر العلاقات المتبادلة بين الفرد والدولة وما بين الأفراد وبعضهم البعض في المجالين الخاص والعام أحد المعايير لتحليل مستويات المواطنة والتي يحدد إطارها الدستور والقانون والأعراف الاجتماعية على حد سواء. وانطلاقاً من هذا التعريف نجد أن المرأة في العراق تتراجع عن الرجل بشكل واضح فيما يخص حقوقها السياسية المرتبطة بالمجال العام وحقوقها الشخصية في المجال الخاص. فيبدو وأن الهياكل

القانونية لحقوق المواطن قد وضعت حول نوع مجتمعي واحد ولم تتضمن حقوق تمس واقع المرأة المجتمعي بشكل خاص، فهي هيكل لا تضمن مساواة في الإمكانيات المتوفرة بين الرجال والنساء ولكنها تعبر عن منظومة علاقات اجتماعية وسياسية وجنسية ترى المرأة على هامش الحياة العامة، ونفتقد لأدلة تشير إلى الرغبة في تغيير تلك الرواية. وربما أصبحت المشاركة النسائية في السياسة أحد أهم معالم الخريطة السياسية العراق، لابد من نظرة متأنية لوضع المرأة في عدة محاور رئيسية.

. ويجب التنويه أن الإخفاق في ضمان تمثيل عادل للتيارات المختلفة بمن فيهم من شخصيات نسائية كان من الضروري لها أن تشاركن بقوة في كتابة دستور العراق ما هو إلا إشارة واضحة إلى ثقافة مجتمعية تميزية تجاه مشاركة النساء السياسية على قدم متساوية مع الرجال، ويوضح ذلك إما في معايير اختيار أعضاء اللجنة أو التعمد في تقليل عددهن العضوات بها. هناك ضرورة لأنعكس الحاجة لتمثيل نسائي أكبر في المؤسسات التشريعية لما تخرجه من قوانين تمس الحياة العامة للمواطنات، بالإضافة إلى تواجدهن الفعال في النقابات والمحليات. وبالتالي نجد أن قانون الانتخابات والقوانين الخاصة بالتنظيم النقابي، وغيرهم من القوانين المتعلقة بمارسات الحياة العامة، ينتقص من النساء فرصهن في المشاركة في الحياة السياسية، ويستبعدن عن المنظومة التشريعية والتي تعيد إنتاج قوانين تفتقد لرؤية النساء العراقيات وما لذلك أثر في ترسیخ المفاهيم الاجتماعية المعيبة عن دور المرأة وحقها في المشاركة في كافة المساحات العامة. وتتبلور تلك المفاهيم في عدة أشكال وأحياناً تأتي بردود فعل عنيفة ضد النساء المشاركات في الأنشطة السياسية العامة مثل المظاهرات والاعتصامات أو في صورة تفعيل قوانين مضرة بالنساء وغافلة عن واقعهن الاجتماعي والأمني. وبالتالي تتطلب المرحلة الجديدة التي نعيشها خطوات فعالة لضمان إدماج منظور وقضايا النوع الاجتماعي في كافة هيكل وسياسات الدولة بدءاً من إقرار دستور يضمن مساواة بين الرجال والنساء والعمل بالتواضي على ما يضمن وجود تمثيل عددي

ولقضايا النساء والنوع الاجتماعي بكافة الحقائب الوزارية خاصة في موقع صنع القرار ومناقشة السياسات وبالمؤسسات التشريعية والتي تعمل على بلورة قوانين الانتخابات وقانون ممارسة الحقوق السياسية والذان يؤثران بشكل مباشر على المساحات الممتدة للنساء للمشاركة على قدم المساواة مع الرجال في الحياة السياسية. كما يتوجب العمل على تفعيل آليات لإدماج النساء في الحياة السياسية العامة بما يضمن حساسية ل الواقع الاجتماعي المختلف الذي تعيشه النساء بدرجات متفاوتة وتفعيل سياسات تتماشى مع متطلبات وتحديات هذا الواقع. كما تأتي المرحلة الانتقالية بتساؤلات حول وضع النساء الأمني والخطوات التي تستعد الحكومة لأخذها لتفعيل وحدات مكافحة العنف داخل الأقسام ومراعاة الجانب الأمني وكيفية تأثيره على فئات شعبية بعضها ضمن السياسات والقرارات الصادرة عن الوزارات

وضع المرأة في قانون الأحوال الشخصية

يعد قانون الأحوال الشخصية من أهم القوانين التي يجب التطرق إليها ضمن هذا السياق وذلك لأنه القانون الذي يمس بشكل مباشر حياة كل من امرأة ورجل و طفل، أي هو القانون الذي تخاطب به الدولة مجال الأسرة وتقوم بتقديم خطابها من خلاله عن قيم المجتمع وأن وضع المرأة في المجال العام على صلة مباشرة بوضعها في المجال الخاص لما يحمله الأخير من قوة في تشكيل نوع الحياة ونوع الخبرات التي تتعرض لها النساء في حياتهن اليومية والتعليم الذي يحظين به والحقوق الزوجية المتاحة لهن والتي تضع لهن إطاراً مجتمعاً للسعي وراء طموحات خارج دورهن كأمها وزوجات، فيجب التطرق لوضع النساء في قانون الأحوال الشخصية لما يوفره من أداة تحليلية لفهم المساحات الخاصة التي تسعى الدولة لتنظيمها من خلال أنماط وقيم ثقافية واجتماعية مختلفة.

وعلى الرغم من أن معظم أنواع القانون العراقي من المفترض أنها قد مرت بعملية تدريجية من الانفصال عن شكل المحاكم الشرعية عند نهاية القرن التاسع عشر إلا أن الأحكام القانونية الصادرة عن المحاكم العراقية في حالة اشتباك وإعادة إنتاج

للواقع الاجتماعي المحافظ والذي تعد التعاليم والتقاليد الدينية المحافظة مجتمعاً أحد أعمدته، بحيث تصبح الثقافة المجتمعية المحافظة المغلفة بأطر دينية جزء من النسيج الاجتماعي الذي تفصل فيه تلك القوانين والتي تستمد منها الكثير من أحكامه. وفي الوقت نفسه نجد أن قانون الأحوال الشخصية قد شهد وتيرة انتقال أقل حدة من فروع القوانين الأخرى. وتوجب قراءة هذا القانون من خلال التطورات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على طرق ومعايير استخدام المذاهب الفقهية الأربع، بحيث تتباين أشكال مرجعية قانون الأحوال الشخصية على حسب قراءات المذاهب المختلفة بالإضافة إلى العادات والأنماط الاجتماعية السائدة، والتي تتشكل نتيجة لواقع سياسي. وبهذا الشكل، توجب قراءة قانون الأحوال الشخصية بعيداً عن كونه مجموعة من التشريعات الدينية الثابتة، ولكنها نتيجة لتفاعلات بين أنماط دينية واجتماعية، أثرت عليها صراعات قوى تبنت أطراها أيديولوجيات مختلفة، ونتجت عنها أشكال مختلفة للقانون تختلف في الدول الإسلامية الأخرى. من هذه النقطة يجب توضيح أمرين وهما أن قانون الأحوال الشخصية كما هو محکوم بمبادئ دينية فهو أيضاً محکوم بمبادئ مجتمعية، يتأثر بها وله دور في إعادة إنتاجها. والأمر الثاني هو أن قانون الأحوال الشخصية كغيره من القوانين له أبعاد سياسية تختلف مع طبيعة نظام الحكم، وما لذلك أثر في تشكيل المجال الخاص الذي ينظم الشؤون الخاصة للمواطنين. والدولة العراقية في عصورها المختلفة كانت دائماً ما تتوكى الحذر عند التدخل في تغيير القانون، خاصة حينما تأتي تلك التدخلات بمساحات أوسع لحقوق المرأة في شئون الزواج والطلاق والميراث والوصاية على الأطفال. وربما يتمثل ذلك الحذر في عدة أسباب منهم الطبيعة الاجتماعية والسياسية المحافظة لدى الحكام والقطاعات الأكبر من المواطنين، ومحاولات للتوازن بين القوى الإسلامية المحافظة من جهة وقوى مدنية من جهة أخرى تطالب بتعديلات بالقانون لضمان حقوق وحريات أوسع للنساء. وبالتالي استمر التمييز للكثير من الفتيات والزوجات والأمهات المصريات وتعرضهن لأشكال متباينة من العنف والاضطهاد في المجالات الخاصة والتي يجب أن ينظر لها كأحد العوامل المركزية

المعيبة لتقديم النساء للمشاركة في العمل العام والمشاركة السياسية على وجه الخصوص.

ولكن رغم هذا التضييق إلا أن بعض المنظمات النسائية نجحت في تمرير عدة تعديلات مهمة على القانون. ولكن الصراعات حول قانون الأحوال الشخصية لم تنته بعد، وكنا نجد توجهات من القوى الإسلامية لإلغاء العمل بها رغبة في إعادة أساليب التحكم الأكثر تشديداً في تحركات وخيارات الفتيات والنساء. وتمثل الخطر الرئيسي في النظام الإسلامي السابق في تمكنه من تقنين رؤيته حول قانون الأحوال الشخصية بسبب سيطرته على المجالس والمؤسسات التشريعية، والذي يعامل كل ما تم تحقيقه من مكاسب في حق النساء العراقيات وكأنه لم يكن، بكل ما يعنيه ذلك من تقلص فرص المرأة في المشاركة السياسية. وبالتالي نجد أن الرابط بين أحوال المرأة الشخصية في المجال الخاص وقدرتها على إثبات نفسها والسعى خلف مطالبهما ورؤيتها في المجال العام، من أهم الخطوات التي يجب أن تؤخذ من أجل دراسة واعية عن سياسات النظام التي تمنع النساء من الوصول لمراكز صنع قرار من خلال مشاركتهم السياسية في شتى المجالات العامة.

ولأن قانون الأحوال الشخصية قائم على نظرية القوامة المطلقة للرجال على النساء، دون النظر إلى المعنى الشامل أو الأكثر رحابة لهذا المفهوم وبالتالي تصبح أحد أهم الأعمدة التي يجب مناقشتها هو مفهوم "السلطة" في قوانين الأسرة العراقية.

وبالتالي نجد تكراراً لتصوير المرأة على أنها في حاجة للرعاية والوصاية مما يصب في قراءات تقليدية عديدة بخصوص قدرة المرأة وحقها في الانخراط في العمل السياسي بعيداً عن سيطرة الزوج. ويعتبر مفهوم "المساواة" بين الجنسين مفهوم معاصر ويواجه إشكاليات عده في علاقته بالفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الحالي. فبعيداً عن مفهوم "المساواة" وتأكيداً على فكرة "القوامة" نجد تفاوت في التشريعات والقوانين مثل حق الرجل في تعدد الزوجات والطلاق ونصيب المرأة الأقل في الميراث. في أحيان كثيرة، نجد أن المرأة تُعاقب من العمل كقائدة سياسية سواء كان ذلك في الأحزاب السياسية أو النقابات أو الحركات وربما يرجع ذلك إلى مفاهيم ثقافية لا تتضمن تصور

لمكان المرأة في المناصب السياسية العليا. باختصار، فالنساء العراقيات يجدن صعوبة بالغة في شغل مناصب صنع القرار أو الوصول لها سواء بسبب التشريعات القانونية العامة أو بسبب تشريعات الأحوال الشخصية، والتي تعيد إنتاج مفاهيم مجتمعية سائدة تحد من حقهن في أن يكن أفراد أحراز كاملات الإرادة، غير محققين في ذلك مبدأ المساواة. وربما يصبح الخروج من هذه الأزمة ممكناً فقط من خلال خلق مساحات معرفية جديدة تنبثق من داخلها الأصوات النسوية التي تعمل على إعادة قراءة وتعديل التقاليد القانونية من الداخل.

الخاتمة

إن المجال العام في طريقه لأن يصبح الساحة الرئيسية لممارسة السياسة في العراق ودول المنطقة خاصة بعد موجة الثورات التي شاهدتها ولما لذلك من أثر على فاعلية مؤسسات الدولة المتمثلة في قدرتها على احتواء العملية السياسية من خلال خلق مساحات مشروعة لممارسة الضغط بين مجموعات الشعب المختلفة. فنجد أن صراع القوى السياسية والاجتماعية قد انتقل من تحت عباءة المؤسسات إلى تفاعلات بين مجموعات الشارع العراقي المختلفة حيث أصبح البقاء لمن يستطيع الهيمنة على تحركات الشارع بشكل رئيسي. وفي هذه الأجواء يصبح تضييق المجال العام أحد المخاوف الرئيسية لتلك المرحلة والتي تخلو من أي ضمانات لمشاركة جميع الأطراف بمساواة. وبالنسبة للمشاركة النسائية على وجه الخصوص، فنرى في حقها تكثيفاً للجهود التي تؤدي بأشكال متعددة إلى تقليل الحماية المتوفرة لها، إما من خلال قوانين فضفاضة تصعب على النساء مقاضاة من أجرم في حقهن، فعلى سبيل المثال، لازالت أجهزة الأمن تفتقد القدرة أو الرغبة في ملاحقة ومعاقبة المتحرشين والمعتدين سواء كان ذلك أثناء في سياق مظاهرات حاشدة أو خارجها. أو بواسطة ترسیخ مفاهيم ضيقة عن دور المرأة في المجتمع بما يتضمنه ذلك من مهاجمة القوانين التي نصت عكس ذلك وعدم العمل بجدية على إدماج النساء في كافة مستويات وفروع الحياة العامة والسياسية. إضافة إلى ذلك، تصبح النساء أكثر عرضة للهجوم حين تصبحن أدلة محصورة بين الفصائل السياسية المختلفة من أجل الرغبة في التأكيد على قيم أو توجهات إيديولوجية معينة. وبالتالي يجب اعتبار قضية تواجد النساء في المجالات السياسية العامة، قضية هيكلية تمس جموع المنظمات الفاعلة في الدولة، ابتداءً من منظمات المجتمع المدني والطرق التي تتناول بها قضايا مشاركة المرأة السياسية، مروراً بدور الأحزاب في تنمية ومساعدة الكوادر النسائية بداخلها والدفع بهن في موقع صنع القرار، انتهاءً بدور مؤسسات الدولة المختلفة في ضمان تمثيل عددي للنساء ولقضاياهن داخل الهيئات الحكومية وفي القرارات الصادرة عنها.

وبالتالي التعامل مع قضايا النساء يجب أن لا تتوقف عند تحليل الإحصائيات والأرقام ولكن يجب أن تناقش المنظومة بأكملها، مع العمل على خلق وإدماج مساحات نسوية ممكنة لها دور فعال في تشكيل الهيكل السياسي والاجتماعي نفسه وقدرة على الدفع بقضايا بعینها كأولويات الحكومة والرئاسة مثل قضايا العنف وإعادة هيكلة وزارة الداخلية بما يشمله ذلك من إقرار قوانين وأساليب معاملة حساسة للنوع الاجتماعي وتفعيل لجان العنف ضد المرأة في الأقسام والإفصاح عن لوائحها ووظائفها. وفي النهاية يجب التأكيد على تنوع أشكال المشاركة السياسية واتساعها لتتضمن قدرة النساء على نقد واقعهن والتعبير عن تصوراتهن للمجتمع الذي يمثلن نصفه، بحيث لا تخزل مشاركتهن في المقاعد والمناصب ولكن تتسع لتشمل قدرتهن على تشكيل خطاب يتناول قضاياهن ويشتبك مع هياكل الدولة المختلفة، بحيث يصبح تواجدهن في المجال العام تواجد سياسي في حد ذاته، حتى وإن كان ذلك فقط ليناهض عملية تسييس المجال العام التي قد أخذت مجريها بقوة في العقود الماضية و تستمر حتى هذه اللحظة.

وفي الأخير لاندعي ان النتائج التي توصلنا اليها في هذا الموضوع نهائية بل لازال في حاجة الى قارئ وباحث ناقد يستوفي ما تبقى من جوانبها والتي لم نتمكن من الاطهاد اليها بالدراسة ولكن هذا جهدنا المتواضع الذي بذلناه في سبيل تقويم المجتمع الجامعي والحفاظ عليه من التفكك.